محددات إدماج التجارة غير الرسمية في النسيج الاقتصادي

Determinants of integrating informal trade into the economic fabric

مراح ياسين

جامعة إبن خلدون تيارت- الجزائر yassinemerah300@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/04/13 تاريخ القبول: 2019/11/22 تاريخ النشر: 2019/12/30

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري. ومن أجل ذلك قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي ،قمنا باستعراض مفهوم الاقتصاد غير الرسمي ،خصائصه ،أسبابه من جهة أخرى تعرضت هذه الدراسة إلى طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي ، مجالات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر. كما ركزت الدراسة على مجهودات الحكومة الجزائرية للقضاء على الاقتصاد غير الرسمي ، برامج الحكومة الجزائرية لإزالة الأسواق الموازية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يبقى ملجأ للشباب البطال نظرا لغياب استثمارات منتجة طويلة المدى تفتح مناصب شغل دائمة وتوفر السلع والخدمات النادرة في الأسواق بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة للقضاء على هذه الظاهرة. وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات المقترحة التي تخدم أهداف الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي؛ الاقتصاد الجزائري ؛الإيرادات العامة.

Abstract:

This research paper aims to shed light on the reality of the informal economy in the Algerian economy. For this reason, we have followed the descriptive analytical approach. We reviewed the concept of the informal economy, its characteristics, and its causes. On the other hand, this study was exposed to the methods of measuring the informal economy, the areas of the informal economy in Algeria. The study also focused on the efforts of the Algerian government to eliminate the informal economy, and the Algerian government's programs to eliminate parallel markets.

This study concluded that the informal economy remains a refuge for unemployed youth due to the absence of long-term productive investments that open permanent jobs and provide scarce goods and services in the markets despite the efforts made by the state to eradicate this phenomenon. The study concluded with a number of results and suggested recommendations that serve the objectives of the study.

Keywords: informal economy; Algerian economy; public revenues.

1- مقدمة:

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية قديمة، تعاني منه و بدرجات متفاوتة كل أنواع الاقتصاديات في العالم، ظهر منذ ثلاثينيات القرن الماضي، حيث ساد الاعتقاد آنذاك أنه من خلال إيجاد التوليفة المناسبة بين السياسات والموارد تتحول اقتصاديات الدول المتخلفة إلى اقتصاديات حديثة و ديناميكية، نظرا لأن نسبة كبيرة من الموارد المتاحة و مصادر الطاقة يتم استخدامها و تشغيلها أقل من المستوى المطلوب و بتكاليف عالية مما يحد من الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة و مصادر الطاقة.و تزداد أهمية الاقتصاد غير الرسمي من خلال ما يمثله حجمه كقيمة مضافة وكنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي،

و قد انتشرت هذه الظاهرة في الجزائر بشكل واسع بعد تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي في 1990، و يعود ذلك إلى عدة أسباب داخلية وخارجية، خاصة منها تقلبات أسعار النفط و الذي يعد المصدر الأساسي للإيرادات العامة للدولة، و قد ظهرت الأنشطة الموازية في معظم قطاعات الاقتصاد الجزائري، و أصبحت جنبا لجنب مع قطاعات الاقتصاد الرسمي، و تكاد تكون منافسة لها، و هذا يعتبر هدرا لنسبة كبيرة من الناتج الوطني الإجمالي، والذي يؤثر بدوره على مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية.

مشكلة الدراسة وعناصرها:

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية : **ما هو واقع الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري ؟**

ومن أجل تسهيل الدراسة وتحويل هذه الإشكالية إلى ترجمة واقعية تعكس ما ورد ذكره،فقد تم طرح التساؤلات التالية:

- ✓ ماذا يقصد بالاقتصاد غير الرسمي؟
- ✓ ما هي القطاعات الاقتصادية في الجزائر التي لها جوانب من الاقتصاد غير الرسمي ؟
- ✓ فيما تتمثل جهود الحكومة الجزائرية من أجل تحجيم الاقتصاد غير الرسمي؟

فرضيات الدراسة : استنادا إلى مشكلة الدراسة وللإجابة على أسئلتها فقد تم صياغة الفرضيات الرئيسية التالية والتي كانت المرشد المهم لاتجاهات الباحثين في هذه الدراسة:

- ✓ يقصد بالاقتصاد غير الرسمي مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تمارس خارج الأطر و التشريعات الاقتصادية.

- ✓ لقد استفحلت ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في مختلف جوانب الاقتصاد الجزائري كالزراعة والصناعة والتعليم و التشغيل والجباية...إلخ.
- ✓ في إطار مكافحة الاقتصاد غير الرسمي لتحويله إلى اقتصاد رسمي والاستفادة منه، قامت الحكومة الجزائرية بعدة إجراءات وتدابير كفيلة بذلك.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في ما يلي:

- ✓ معرفة التأصيل النظري للاقتصاد غير الرسمي؛
- ✓ دراسة الأسباب التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؛
- ✓ محاولة إيجاد حلول تساعد على التقليل من آثار الاقتصاد غير الرسمي؛

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ✓ التعريف بمفهوم الاقتصاد غير الرسمي؛
- ✓ إبراز مظاهر وحجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وطرق تقديره؛
- ✓ إبراز مجهودات وبرامج الدولة الجزائرية للقضاء على الاقتصاد غير الرسمي؛
- ✓ الخروج بنتائج وتوصيات تساهم في زيادة وعي أصحاب القرار بحجم عناصر الإنتاج التي يتضمنها الاقتصاد غير الرسمي و عوائدها.

1. ماهية الاقتصاد غير الرسمي

1.1. نشأة الاقتصاد غير الرسمي:

أضاف كيت هارت (K.Hart)مفهوما جديدا من خلال ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر حول العمالة الحضرية في إفريقيا امتدت فترة دراسته ثلاث سنوات (1965–1968)، حيث اعتمد العمل الميداني الذي قام به في مدينة أكرا عاصمة غانا ناقش خلالها قضية الفقر في المناطق الحضرية التي تضمنت عبارة (ليسوا عاطلين عن العمل)، حيث أن أغلبهم يعملون ضمن عوائد وأجور ضئيلة و غير منتظمة بطريقة غير قانونية فضلا، فضلا على أنها قد تكون مخفية عن التنظيم الإداري. كما نشرت مجلة دراسات إفريقيا الحديثة مقالة للعالم كيت بعنوان مزايا الدخل غير الرسمي و العمالة الحضرية التي تصدرها جامعة كامبرج في المملكة المتحدة.

إن اكتشاف الأنشطة الجديدة التي تولد دخلا للفقير وتساعده على العيش بدون ترك ضرر على الغني و سياسات تنموية للمجتمع، مما يتطلب العمل على تحديد هذه الفئة أي القطاع غير الرسمي كفئة منتفعة نظرا لما تحقق من تحول في حياة العمالة وتطوير الإنتاج وتحقيق نوع من المساواة والتوزيع للموارد.

أقرت منظمة العمل الدولية و جود قطاع غير منتظم من الاقتصاد الحضري ينتج سلعا و تخلق وظائف و يوفر دخلا للفقراء من خلال تقريرها عن الدخل و التوظيف في كينيا سنة 1972، وسمي حينها بالقطاع غير الرسمي أو القطاع غير المنتظم.

فيما بعد نشرت صحيفة " Financial analysis journal " سنة 1977 مقالا حول اهتمام الصحافة الأمريكية بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من قبل السياسيين نتيجة العمل الذي قام به بيتر قوتمان كمحاولة منه للوصول إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي، وهي المحاولة الأولى لبدأ الاهتمام السياسي والأكاديمي حيث قدر حجم الاقتصاد غير الرسمي في أمريكا 10% من الناتج الوطني الإجمالي سنة 1977، و يمكن القول أن أمريكا أول من درس حجم وأسباب ونمو الاقتصاد غير الرسمي في العالم، ولظاهرة الاقتصاد غير الرسمي عدة مسميات أطلقت عليها كاقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد غير المنتظم أو الاقتصاد الأسود...إلخ، فجميعها تحاول وصف هذه الظاهرة.(سحر كريم كاطع،2017، ص:03)

2.1. تعريف الاقتصاد غير الرسمي: يوجد عدة تعاريف للاقتصاد غير الرسمي، من أهمها:

تعرف أدبيات **صندوق النقد الدولي** الاقتصاد غير الرسمي على أنه " يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي أو الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الموازي، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها من إنتاج السلع و الخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة. و من ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية... "(فريديريك شاندير، دومينيك إنستي،2002، ص: 02)

وعرفته **مفوضية الإتحاد الإفريقي** على أنه "يشمل المؤسسات التي لا يتم تسجيلها عادة ولها مستوى منخفض من التنظيم والإنتاجية و المردودية، كما أن لها وصولا محدود إلى الأسواق والتسهيلات الائتمانية والتدريب الرسمي و الخدمات العامة، ولها مبان صغيرة أو غير ثابتة وأخيرا لا تحظى بالاعتراف والدعم أو التنظيم من قبل السلطات العامة ولا تتقيد بلوائح الحماية الاجتماعية والتشريعات الخاصة بالعمالة أو أحكام السلامة الصحية ".(رشيدة حمودة، 2012، ص: 13).

وتطلق **عليه منظمة التعاون الدولي** (OCDE) اسم الاقتصاد غير المنظور، ويعبر الاقتصاد غير المنظور (L'économie non observée) حسب منظمة التعاون الدولي عن الأنشطة الاقتصادية التي من المفروض أن تكون محسوبة في الناتج الداخلي الخام لكنها في الواقع لا تظهر في الحسابات الداخلية(بن موسى كمال ، براغ محمد، ،2013، ص:200).

وعرفه (Gutman, 1977) على أنه " ذلك الاقتصاد الذي لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تسجل حساباته في سجل الحسابات الوطنية"(شهاب حمد شيحان، 2013، ص:03).

3.1. خصائص الاقتصاد غير الرسمي: يمكن تحليل أو وصف بعض الخصائص والمميزات للاقتصاد غير الرسمي في:(سحر كريم كاطع،2017، ص:05).

- ✓ غير خاضع للنظام القانوني والإداري والتنظيمي للدولة، مما يجعلهم في أي وقت عرضة للمسائلة القانونية والعقوبة؛
- ✓ عدم شمول العاملين بنظام العمل الاجتماعي، مع عدم التمتع بالمنافع العامة والخدمات مثل القروض و المعلومات التجارية والتدريب؛
- ✓ سهولة العمل وعدم وجود إجراءات ومعاملات معقدة فصاحب العمل هو المدير ويعتمد الطابع العائلي في العمل؛
- ✓ صغر حجم الوحدات المنتجة بسبب استخدام المنازل كأماكن لتصنيع السلع أو مؤسسة صغيرة بعيدة عن الدولة؛
- ✓ مهارات العاملين يتم اكتسابها بالخبرة والممارسة كما يتصف بالتنوع في أداء العاملين؛
- ✓ معظم منتجاته تتوجه نحو السوق الداخلية بدون رقابة كما يتصف سوقه بقلة التنظيم والمنافسة الشديدة؛
- ✓ إهمال مبيعات هذه المؤسسات من الإحصاءات الرسمية، حتى وإن كانت مساهمتهم الاقتصادية أعلى من المؤسسات الرسمية لكونها غير مسجلة بصورة رسمية؛

4.1. أسباب تطور الاقتصاد غير الرسمي: يعود نمو الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية إلى عدة أسباب منها:(كسرى مسعود 2014، ص:60).

- ✓ الأنظمة الضريبية غير العادلة، والتي تدفع الأفراد والمؤسسات إلى البحث عن طرق للتهرب من الضرائب؛
- ✓ ارتفاع نسبة مساهمة الأفراد في الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية؛
- ✓ مستويات الأجور المادية و المعنوية المتدنية و التي لا تتناسب مع مستوى المعيشة؛
- ✓ تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية وارتفاع الرسوم في أسواق العمل؛
- ✓ تعقد الإجراءات القضائية والأمنية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية؛
- ✓ الفجوة الكبيرة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومداخلاتها؛
- ✓ ظهور الفساد الإداري والمالي يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بكافة أشكاله؛
- ✓ وجود البطالة المقنعة يؤدي إلى ظهور الاقتصاد غير الرسمي؛
- ✓ تواضع كفاءات وإمكانيات المؤسسات والهيئات الحكومية.

5.1. جذور الاقتصاد غير الرسمي و تطوره في الجزائر: لقد مر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر على المراحل التالية: (فاطمة الوالي، مصطفى بن شلاط، 2017، ص.ص: 24.25).

1.5.1. المرحلة الأولى (1962-1979): لقد اتبعت الجزائر خلال هذه المرحلة النظام الاشتراكي في تسيير شؤون الاقتصاد، والذي كان قائما على التخطيط المركزي من خلال المخططات التنموية التي تبنتها الحكومة لبناء الاقتصاد، و بدأت تظهر ملامح الاقتصاد غير الرسمي من خلال النتائج التي صاحبت تطبيق هذه المخططات.

2.5.1. المرحلة الثانية (1980-1989): تعرف هذه المرحلة بمرحلة الاقتصاد اللامركزي، ولقد تم تنفيذ مخططين تنمويين، المخطط الخماسي والذي تأثرت فيه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المنتهجة، حيث أدت إلى عدم قدرة الدولة على تمويل المؤسسات وفشل هذه المؤسسات في أداء مهامها وانخفاض في إنتاجيتها وظهور الاقتصاد غير الرسمي عن طريق ظهور السوق السوداء التي توفر المواد الأساسية والمنتجات الأخرى.

3.5.1. المرحلة الثالثة (1990-1997): إن الأوضاع في هذه المرحلة هي نتيجة للأزمة البترولية سنة 1986، وما نتج عنها من إختلالات اجتماعية واقتصادية أثبتت هشاشة الاقتصاد الجزائري، وفشل السياسات المتبعة في تسيير الاقتصاد وتطور الاقتصاد غير الرسمي بعد تطبيق برامج الإصلاح.

4.5.1. المرحلة الرابعة (ما بعد 1998): تم تطبيق برامج الإصلاح الجديد التي تبنتها الحكومة كأداة لتحسين وضعية الاقتصاد من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو بهدف تحسين صورة الاقتصاد الجزائري داخليا و خارجيا، ومن خلال هذه البرامج وبعد الارتفاعات التي عرفها سعر البترول مما أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية، الأمر الذي حفز الدولة تخصيص مبالغ كبيرة للنهوض بالاقتصاد، ورافق تطبيق هذه البرامج مجموعة من العوامل أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي كلجوء الحكومة إلى توسيع الوعاء الضريبي من أجل توفير الموارد المالية، و نتج عن ذلك ظهور أنشطة التهريب عبر الحدود كشكل من أشكال التهرب عن دفع الضرائب نظرا لزيادة أعبائها.

2. مظاهر وحجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وطرق تقديره

1.2. طرق تقدير الاقتصاد غير الرسمي:يتم تقدير الاقتصاد غير الرسمي وفق المنهجين التاليين:

1.1.2. المناهج المباشرة: تعتمد المناهج المباشرة في الحصول على المعلومات عن الاقتصاد غير الرسمي مباشرة من طرف العاملين فيه، وتنقسم المناهج المباشرة بدورها إلى طريقتين: (رشيدة حمودة، 2012، ص.ص:27،28)

- **طريقة المسح بالعينات**: يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع بيانات المسح، بحيث تكون العينات مختارة ومصممة بشكل جيد، وتقوم على أساس إجابات تطوعية للمبحوثين، الذين يكونون في الغالب مترددين وغير مستعدين للتزويد بالمعلومات المطلوبة من خلال تقديمهم للحد الأدنى منها. ومن ثم فالإجابات المعتمدة على المعلومات التطوعية يجب أن تنتقد وتدرس وتعالج لأنها سريعة التقلب بطبيعتها، وكما هو الحال في جميع الدراسات الإست بيانية فإن دقة النتائج تتوقف على مدى دقة الأسئلة ومدى تجاوب المبحوثين معها

إضافة إلى سرية الإجابات، أهم ميزة في هذه الطريقة هي المعلومات التفصيلية التي يمكن الحصول عليها عن هيكل الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي و طبيعة العمالة فيه.

– **طريقة تدقيق الحسابات الضريبية:** تحاول طريقة تدقيق الحسابات الضريبية أن تكشف عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من خلال تحليل التناقضات الموجودة بين الدخل المصرح به للسلطات الضريبية والدخل الحقيقي، ولكشف التهرب الضريبي تختار السلطات المالية عينة من الأشخاص وتجبرهم تحت ضغط العقوبات الجزائية بالإقرار بدخولهم الخاضعة للضريبة. ومن خلال الاختلافات بين الدخول المبلغ عنها والدخول الحقيقية، ومن خلال الفحص الدقيق والمراجعة يتم التوصل إلى نسبة التهرب الضريبي، ومن ثم إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي، وقد أعطى هذا المدخل في قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي نتائج تكاد تكون دقيقة إلى حد ما لكمية الدخول التي يتم إخفائها من قبل الممولين.

وفي دراسة أجريت في الو. م. أ على عينة مكونة من 50000 فرد من دافعي الضرائب، والتي تمت مراجعة وتدقيق حساباتهم، تبين أن عملية إخفاء المستوى الحقيقي للدخل ترتفع لبعض الأفراد إلى مستويات خطيرة تصل حتى 60 ٪، والمشكلة في هذه الطريقة هي أن أفراد العينة لم يتم اختيارهم بطريقة عشوائية، ولكن تم الاختيار على أساس من هم الأكثر احتمالا من غيرهم لأن يتهربوا من الضرائب، وبناءا عليه فالنتائج المحصل عليها ممثلة في المجتمع.

2.1.2. المناهج غير المباشرة: تقوم على تقنية الرصد و التي تتمثل في ملاحظة الفوارق بين الموارد والاستعمالات، وتتمثل هذه المناهج فيما يلي: (دلال بن سمينة، 2014، ص.ص: 409،410)

–**طريقة الناتج الإجمالي:** تطبق هذه الطريقة في مصلحة الضرائب في الو.م.أ بالاعتماد على مبدأ الانتقال من الجزئي إلى الكلي، من خلال اعتماد عدد من الأسر بشكل عشوائي، ودراسة أوجه الإنفاق ومصادر الدخل مع التركيز على أوجه الإنفاق الترفي وتؤخذ مجموعة من الأسر الأخرى في مستويات اجتماعية مختلفة وبنفس الطريقة بحسب دخلها ونفقاتها وبعدها تحسب على مستوى الاقتصاد الكلي، وتقارن بين الدخل الإجمالي الرسمي مع الدخل المحسوب فالفارق بينهما هو قيمة الاقتصاد غير الرسمي.

– **الطلب على النقود:** إن أي زيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمي ستؤدي مباشرة إلى الزيادة في الطلب على النقود، وحتى يتم عزل الإفراط في الطلب على النقود الناجمة من جهة الاقتصاد غير الرسمي فلابد من التقدير القياسي لمعادلة الطلب على النقود من خلال إدراج كل العوامل المحتملة من دخول، عادات الدفع، معدلات الفائدة، أيضا تراجع أحجام الرسوم المباشرة وغير المباشرة، التنظيمات الحكومية وتعقيدات النظام الضريبي، وعليه فإن الزيادة في الطلب على النقود التي لم تفسر من خلال العوامل العادية، تعود للعوامل النشطة في الاقتصاد غير الرسمي، بحيث أن الانحراف أمام الطلب على النقود سيحسب عندما تكون هذه العوامل في مستواها الملاحظ.

– **سوق العمل:** يقوم هذا المبدأ على المقارنة بين مجموعة من المعطيات حول التشغيل والمستخرجة من مصادر مختلفة منها: تقويم المخزون الإجمالي للتشغيل، تقويم التشغيل غير المنظم المطابق لنشاطات الاقتصاد

غير الرسمي، إن الفارق من حيث مناصب الشغل بين المصدرين يسمح بتقدير الناتج الوطني الخام انطلاقا من فرضيات حول نسب الإنتاجية الظاهرة للعمل حسب الفروع.

2.2. مظاهر و حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

1.2.2. قطاع التجارة: يعتبر من أكثر القطاعات التي تنتشر فيها النشاطات الموازية، حيث تشير التقديرات إلى:

- ✓ وجود أكثر من 60 ٪ من التجارة المحلية في الجزائر تتم عبر السوق الموازية، وتكلف الدولة حوالي 25 مليار دج سنويا؛
- ✓ وجود حوالي 200 ألف تاجر فوضوي ينشطون في التجارة الموازية في الجزائر، كما تشير إحصائيات الإتحاد العام للتجار و الحرفيين الجزائريين لسنة 2012، أن منهم حوالي 20 ألف تاجر أجنبي و 700 سوق تنشط خارج القانون بمعنى خارج القنوات المعلوماتية.
- ✓ وبحسب وزارة التجارة فإن حجم المعاملات التجارية التي تمت بدون فوترة في 2017 بلغت 116 مليار دج، أما بعض المصادر الأخرى فترفع الرقم إلى أكثر من ذلك بكثير، و هو رقم جد ضخم حيث أن 50 ٪ من رقم أعمال المتعاملين الاقتصاديين ناتج عن عمليات ذات صلة بالاقتصاد غير الرسمي، بسبب رفض تجار الجملة والتجزئة التعامل بالفاتورة مع الشركات المنتجة من أجل توزيع منتجاتها، وبالتالي فعدم استخدام الفوترة لا يسمح للدولة من تحديد عدد وقيمة الخاضعين للضريبة، فتضيع هذه المبالغ عن خزينة الدولة؛
- ✓ كما صرحت أيضا أن ثمن الواردات الجزائرية يزيد بنسبة 30 ٪ عن سعرها الحقيقي، بسبب تضخيم الفواتير التي تسمح للمستوردين بتهريب العملات الأجنبية ورؤوس الأموال إلى الخارج؛
- ✓ وجود حوالي 35 ٪ من الشركات التجارية الوطنية مصنفة كشركات وهمية، حيث تقوم هذه الشركات بتضليل مصالح المراقبة عن طريق تقديم معلومات خاطئة عن مقرها و نوعية نشاطها في السجلات التجارية؛
- ✓ كما أعلنت شركة سونلغاز في 2017 عن 78 مليار دج قيمة فواتير كهرباء غير مسددة؛
- ✓ انتشار السلع المغشوشة والمقلدة الصنع في السوق الجزائرية، فزيادة واردات الجزائر في فترة الوفرة المالية (2004-2014) ساهمت في توسيع رقعة النشاطات الموازية وانحصار إنتاجية المؤسسات الصناعية الجزائرية نتيجة لعدم قدرتها على منافسة أسعار المواد المستوردة القادمة من بلدان أسيا والبرازيل ومصر وتركيا وماليزيا وأندونيسيا غير مطابقة للمواصفات إلا أنها تمكنت من الدخول بسهولة إلى الجزائر نتيجة ضعف الإجراءات الرقابية على الحدود، وأن ظاهرة السلع المقلدة لم يسلم منها أي قطاع، إذ مست قطاع الغيار بحدود 50 ٪، السجائر بنسبة أكثر من 60 ٪، مستحضرات التجميل والعطور بأكثر من 50 ٪، وكذا المواد الكهرومنزلية ، تجهيزات الإعلام الآلي، الملابس والأحذية،

الأشرطة السمعية، الأقراص المضغوطة، بالإضافة عن قدر غير قليل من الأدوية والمنتجات الصيدلانية...إلخ.

ونجد حوالي 80 ٪ من المنتجات المزورة مصدرها الاستيراد غير الشرعي خاصة من خلال ما يعرفون ب " تجار الشنطة "، و أن 55 ٪ من السلع المقلدة أسيوية الصنع، خاصة الصين ، تايوان و تايلندا، متبوعة بدول أوربا الشرقية خاصة روسيا وأوكرانيا، وحتى من إيطاليا وتركيا، في حين تمثل السلع المنتجة في الجزائر والمقلدة ثلث المنتجات المتداولة، ولذلك في التقرير السنوي الأمريكي الخاص بالتجارة الدولية لسنة 2009 صنفت الجزائر في المرتبة الثالثة بعد كل من الصين في القائمة الحمراء التي تضم 11 دولة التي تقل جهودهم وقدراتهم في محاربة التقليد.

- ✓ انتشار ظاهرة التهريب عبر الحدود، فقد سجلت الجمارك في 2010 حوالي 4252 مخالفة تهريب، كما لا يفوتنا أن نشير إلى أن الكميات المحتجزة من السلع المهربة عبر الحدود لا تتجاوز 15 ٪ من الحجم العام للتهريب الحقيقي، وأهم السلع المهربة من الجزائر هي السجائر، المشروبات الكحولية، المفرقعات، المواشي، الوقود، بالإضافة إلى تهريب الآثار والتحف التي بات يكلف الجزائر سنويا ما يعادل أكثر من 6 مليارات دولار كخسائر مادية. أما أهم السلع المهربة إلى الجزائر نجد المخدرات، المشروبات الكحولية، الملابس، المفرقعات، أجهزة الهواتف النقالة ولوازمها، أسلحة وذخيرة، مواد غذائية و حتى الأدوية، و يعتبر عدم الاستقرار السياسي و الأمني الوسط الأمثل و الحيوي لنشاط المهربين بصفة خاصة والتنظيمات الإجرامية، وفي غالب الأحيان هي من تعمل على خلقها لتستفيد من العوائد التي تنجر عنها خاصة فيما يتعلق بتهريب الأسلحة؛
- ✓ عن وزارة المالية (2018) فإن 120 ألف متعامل اقتصادي مسجل في البطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش؛(موسوس مغنية ، 2018، ص.ص: 182، 183).

2.2.2. قطاع البناء و الأشغال العمومية:ضمن 30000 مؤسسة ناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية والري،فإن 30 %تنشط في السوق الموازية في حين أن 50% من عمال هذا القطاع الذين وظف أكثر من 100000 شخص يعملون بطريقة غير قانونية ".

ويعود انتشار ظاهرة النشاط غير القانوني في هذا القطاع أساسا إلى ارتفاع نسبا لتكاليف الجبائية وشبه الجبائية التي أدت أيضا إلى غلق أكثر من 600 مؤسسة تابعة للقطاع مابين سنتي 2010 و2011.
(www.djazairess.com)

3.2.2.قطاع الجباية: كشف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،أن حجم السوق الموازية بالجزائر تتراوح بين 32 و38 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي،أي حوالي 15 مليار دولار، مضيفا أن القطاع يشغل أكثر من 3 ملايين شخص خارج رقابة المنظومة الجبائية ، مشددا على أن حجم التهرب الضريبي بلغ حاليا 120 مليار دج سنويا ، وهو مايعادل 10 بالمائة من الجباية العادية.

(www.echoroukonline.com)

4.2.2. قطاع المال و الصرف: لقد أعلن الوزير الأول في إطار عرضه لقانون المالية لسنة 2018 في نوفمبر 2017 عن أرقام معتبرة عن القطاع المالي الموازي، حيث صرح أن هناك سيولة لدى الشعب مكتنزة تصل إلى حوالي 53 مليار دولار، وأن كمية الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموزاية تقدر ب 2700 مليار دج من أصل 5600 مليار دج مجموع الكتلة النقدية المتداولة، أي بنسبة حوالي 50 ٪ بعدما كانت في 2010 حوالي 2439 مليار دج بما يعادل 40 ٪ و هي قيم معتبر.

السوق الموازية تهيمن أيضا على نشاط صرف العملات في الجزائر، مع أن هناك صعوبة كبيرة لتقدير دقيق للأموال التي يتم تداولها في هذه الأسواق، حيث تستخدم موارد مالية متأتية من تحويلات المغتربين الجزائريين والمتعاملين الأجانب والجزائريين ومن عدة أطراف أخرى، وقد عرف سوق العملة الموازية تطورا كبيرا و أصبح يشكل بذلك بديلا عمليا في الواقع في غياب دور البنوك وعد الثقة فيها، وفي ظل الجمود الذي يعتري سياسة الصرف المنتهجة من بنك الجزائر وعدم اعتماد مكاتب صرف قانونية، على الرغم من وجود القانون رقم 96/08 المؤرخ في ديسمبر 1996 المنظم لشروط و كيفية إنشاء مكاتب الصرف: ويعود السبب في ذلك إلى:

- ✓ هامش الربح الكبير في هذه السوق على حساب السوق الرسمي، حيث تقدر في هذا الأخير ب 1 ٪ وهي نسبة ضعيفة لا تستقطب اهتمام المتعاملين في سوق العملة، في حين يصل الهامش في السوق الموازية إلى 8 ٪ كمعدل، وهو متوسط بعيد جدا عن الهامش الرسمي.
- ✓ القيمة الضئيلة المسموح بصرفها في السوق الرسمي والمقدرة ب 15 ألف دج في حالة السفر إلى الخارج ومقابلها لا يتعدى 150 دولار أو 120 يورو، هذه القيمة لا تكفي صاحبها العيش ليوم وليلة في إحدى الدول الأوربية مثلا، وهو ما يدفع بالمسافر إلى اللجوء للسوق الموازي من أجل الحصول على العملة الصعبة التي تغطي جميع مصاريفه أثناء سفره.

ومن أشهر أسواق الصرف الموازية في الجزائر سوق بور سعيد (السكوار) بالجزائر العاصمة، الذي تتحدد الأرقام عن تداولاته التي تصل إلى 2 مليار دولار، بالإضافة إلى أسواق كل من عنابة، قسنطينة، وهران، الشلف وأسواق المناطق الحدودية...الخ، والتي تعمل بوظائف بورصة العملات شراء وبيع، بقيمة تقترب من سعر الصرف الفعلي لقيمة الدينار مقابل العملات الرئيسية.

5.2.2. قطاع التشغيل: تشير البيانات إلى أن القطاع غير الرسمي في الجزائر يستوعب عددا كبيرا من القوة العاملة للظروف والأسباب التي سبق الإشارة إليها، وهي عمالة غير قانونية، بمعنى غير مصرح بها لدى مصالح الضمان الاجتماعي ، تتميز بتقاضيها أجر منخفض ومن دون عقود توظيف أو منافع اجتماعية، وحقوقهم الأساسية أكثر عرضة للخطر ويصعب الدفاع عنها، فمعظم العمالة غير الرسمية ليس لديها حماية كافية من المشاكل الصحية، وتعمل في ظروف أكثر خطورة، وهي معرضة للفصل دون تعويض، ويعتبر العنصر النسوي وفئة الشباب والأطفال من أهم ما يميز خصائص العاملين في الاقتصاد غير الرسمي.

وقد كشفت دراسة أجريت في الثلث الثالث من سنة 2007، أن عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في الجزائر بلغ 3 ملايين شخص من إجمالي 8.25 مليون شخص، بنسبة 35% من القوة العاملة في الجزائر بعدما كانت 13.8% في 1992 ثم 17.2% في 2003، ونخسر الخزينة حوالي 7% من عوائد الضريبة على الدخل، فيما يخسر الضمان الاجتماعي حوالي 20% .

وحسب تحقيق قام به الديوان الوطني للإحصائيات في 2012، كانت السوق الموازية في 2001 تشغل 1.6 مليون شخص ليرتفع الرقم إلى 45.3% والبناء والأشغال العمومية 37%والنشاطات الصناعية 17.7%.

وهذا يدل على تنامي الظاهرة، وأهم القطاعات التي ينتشر بها التشغيل غير الرسمي في قطاع التجارة في المرتبة الأولى ثم يأتي بعده قطاع الخدمات، قطاع البناء والأشغال العمومية، الفلاحة، بالإضافة إلى الصناعة.

6.2.2. **قطاع التعليم:** من أكثر الأنشطة الموازية المنتشرة كثيرا في قطاع التعليم هي ظاهرة الدروس الخصوصية التي أصبحت ملازمة للدروس الرسمية، والتي كانت تقتصر في البداية على التلاميذ المقبلين على امتحانات وطنية، لكن الآن توسعت لتشمل التلاميذ من السنة الأولى ابتدائي إلى آخر مرحلة من التعليم وهي البكالوريا، ثمن الحصة يختلف من مادة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، فقد تحقق في المتوسط دخل يفوق 100 ألف دج شهريا دون دفع ضريبة أو حتى التصريح عنه، بالإضافة إلى الأساتذة المستخلفين والمؤقتين.

7.2.2. قطاع الصناعة: يتضمن هذا القطاع العديد من الأنشطة التي تصنف ضمن ما يعرف بالقطاع الصناعي غير الرسمي، مثل المنتجات الصناعية التي يتم إنتاجها داخل المساكن كخياطة الملابس وإنتاج الألبان ومشتقاتها، والصناعات الحرفية واليدوية التي يعمل بها أقل من 5 أشخاص وليس لديها حسابات نظامية مثل صياغة الذهب والفضة، فقد تحولت مدينة باتنة مثلا في السنوات الأخيرة إلى قبلة لتجار الذهب والمجوهرات من كل ولايات الجزائر، ومصوغاتها تعرض بمحلات الشرق والغرب والجنوب بفضل شبكة عنكبوتية أغلب منتجيها ينشطون بطريقة غير نظامية داخل ورشات غير مرخصة 98% من إنتاجها مجهول النوعية، وحوالي 95% من الحرفيين يعتمدون في عملهم على أدوات بدائية قديمة، وعدد صناع وتجار المجوهرات بباتنة على مستوى السجل التجاري 700 صانع و تاجر، أما عدد العاملين في النشاط الموازي يتجاوز مجموع عدد المسجلين في القطاع كله أي حوالي 2116، وخاصة في منطقة واد الطاقة التي تحتوي وحدها أزيد من 800 ورشة متخصصة، حيث عدد الورشات المتخصصة 200 ورشة، بينما تنشط البقية بطريقة سرية في منازلهم، ومع سياسة التقشف أصبح استيراد المادة الأولية مقتصرا على عدد محدود من التجار من لديهم رخصة، لا يوفرون سوى 1% أو 2% مما هو متداول، أما الباقي فيعتمدون على التهريب و"الكابا" بطريقة غير قانونية من دبي وتركيا وفرنسا، وبالأخص إيطاليا، وكثر تعاملات التجار والحرفيين لا تتم عن طريق الدفع النقدي، بل عن طريق تدوير المادة الأولية وإعادة تصنيعها خاصة الذهب المستعمل، وهو

يشجع البعض على الغش وإضافة بودرة النحاس إلى الذهب. نسب تداول مالية ضخمة ما يكلف الدولة خسائر ملايير الدينارات سنويا بسبب الغش والتهرب الضريبي، إذ أنها تضيع مداخيل سنوية تعادل 142 مليار دج بسبب التهرب الضريبي وعدم دفع التجار والحرفيين للذهب والفضة المنتجين، ولا تحصل منها حاليا سوى على نسبة تتراوح بين 1% و 2 %وطنيا.

وفي الصناعات الغذائية لا سيما صناعة الزيتون، فعدم تنظيم هذه الشعبة وانتشار القطاع الموازي فيها، حيث لا نجد سوى متعامل أو أثنين في الأسواق الخارجية أمام العمالقة العالميين يؤثر في أسعار مادة زيت الزيتون الجزائري، تعد الأغلى في العالم، حيث يباع اللتر الواحد 6 و 7 يورو، فيما يقدر ب 2 يورو لدى المنافسين، بالإضافة إلى الغش في المادة، وهذا ما يعيق تطوير الصادرات الجزائرية في هذا الفرع رغم القدرات الهامة ونوعية المنتج المحلي.

8.2.2. القطاع الزراعي: يعاني القطاع الزراعي في الجزائر كغيره من القطاعات الأخرى من انتشار عدة نشاطات إنتاجية زراعية غير رسمية تولد سلع تستهلك مباشرة أو يتم رسملتها من قبل العائلات التي تنتجها، ويظهر ذلك في الزراعة النباتية بامتلاك عدد معتبر من الفلاحين لمساحات زراعية هامة سواء عن طريق الميراث أو الشراء أو حتى الاستئجار، يتم استغلالها في إنتاج عدة منتجات في السنة وتسويقها بصورة فردية بعيدا عن أجهزة الدولة، أو في التربية الحيوانية بتربية أعداد معتبرة من الحيوانات (مواشي، دواجن، نحل...إلخ)، أو في الصيد البحري، وغيرها من الأنشطة الزراعية غير الرسمية والتي لا تغطيها المسوح الزراعية.

وحتى المساحات المحتكرة من قبل التعاونيات والمستثمرات التابعة للدولة والتي تقدر بحوالي 80 ٪ من المساحات الفلاحية، وفي مجملها غير مستغلة أو تم تحويل نشاطها لأغراض فلاحية، ويشمل القطاع الزراعي غير الرسمي، أعداد هائلة من الناشطين بدون تأمين اجتماعي ولا صحي خاصة في الريف.

9.2.2.قطاع الخدمات: يشمل هذا النشاط العديد من الخدمات التي يصعب إيجاد تعريف محدد لها، كالخدمات الشخصية مثل صالونات الحلاقة والتجميل والمغاسل وتنظيف المساكن، العلاج البديل، وحدات النقل الخاصة أو الفردية مثل سيارات الأجرة وسيارات نقل البضائع...إلخ، والتي يغلب عليها الطابع الفردي، وتصنف ضمن القطاع غير الرسمي، ولا يدخل نشاطها في تقديرات الحسابات الوطنية لعدم الحصول على بياناتها (موسوس مغنية ، 2018، ص.ص: 183، 185).

3. مجهودات وبرامج الدولة الجزائرية للقضاء على الاقتصاد غير الرسمي

1.3. مجهودات الدولة الجزائرية للقضاء على الاقتصاد غير الرسمي: تقوم السلطات الجزائرية بمجهودات معتبرة للتقليل من انتشار الأنشطة الموازية، وذلك من خلال محاولة السيطرة على الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي:

3.1.1. مجهودات الدولة في قطاع التشغيل والاستثمار: إن اهتمام الجزائر بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة استلزم وضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها، ومن أجل ذلك تم إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة على المستوى المركزي من مديريتين عامتين الأولى للتشغيل والثانية للتضامن الوطني، بالإضافة إلى وكالات متخصصة تحت الوصاية المباشرة للوزارة أهمها الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة (CNAC)، وكالة التنمية الاجتماعية(ADS)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

كما إتبعت الحكومة الجزائرية لمكافحة البطالة سياستين:

- **سياسة تسيير البطالة:** و تتضمن التأمين ضد البطالة و التقاعد المسبق.
- **سياسة تسيير الشغل:** و تتضمن برنامج الإدماج المهني للشباب، برنامج الشبكة الاجتماعية، برنامج المعالجة الاقتصادية للبطالة (تدعيم الشغل و ترقية الاستثمار، القروض المصغرة، برنامج عقود ما قبل التشغيل).

3.1.2. مجهودات الدولة لمكافحة الفساد و التهرب الضريبي و الجمركي:

سخرت الحكومة الجزائرية وسائل ضخمة للتخفيف من بعض الظواهر التي من شأنها زيادة الأنشطة الموازية خاصة فيما يخص الفساد، التهرب الضريبي والجمركي:

✓ **طرق مكافحة الفساد:**

- **الأطر التشريعية الجديدة لمكافحة الفساد الاقتصادي:** من أهم التشريعات نذكر القانون المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 و القانون المتعلق بمكافحة تبييض الأموال رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005.
- **دور الأجهزة المحلية في مكافحة الفساد الاقتصادي:** أهمها مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية، المرصد الوطني لمكافحة الرشوة و الوقاية منها، خلية معالجة الاستعلام المالي، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، و البرلمان.

✓ **طرق مكافحة التهرب الضريبي:**

اعتمدت إدارة الضرائب طرقا عدة للتخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي وردع المتهربين أهمها:

- وضع رقم جبائي إحصائي وطني (NIS) خاص بكل شخص طبيعي أو معنوي لتحديد هوية الشخص المكلف بالضريبة، منطقته، رقمه في السجل التجاري...الخ؛
- منع المتهربين من دفع الضرائب من المشاركة في المناقصات الوطنية أو الدولية؛
- وجوب تقديم وثيقة مستخرج الضرائب بعبارة "لاشيء" عند طلب التشطيب من السجل التجاري؛
- وجوب إظهار كل البيانات الخاصة بالموردين و أصحاب الخدمات؛

- وضع آليات رادعة لمكافحة الرشوة لموظفي إدارة الضرائب.

- **طرق مكافحة الفساد:**

تكثف مصالح الجمارك من مجهوداتها في مجال الرقابة ومكافحة التهرب الجمركي عن طريق العديد من الإجراءات أهمها:

- إطلاق برنامج لثلاث سنوات (2007-2010) بتكلفة 10 ملايير دج لمكافحة تقليد العلامات التجارية، وأيضا بهدف نقل إدارة الجمارك من وظيفتها التقليدية (التحصيل الجبائي ومراقبة الأشخاص والبضائع على الحدود) إلى مهمة حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر كالتقليد، التهريب، تبييض الأموال...إلخ؛
- إعداد تشريع وتنظيم جمركيين يتميزان بالدقة والوضوح بالاعتماد على الاتفاقيات الدولية خصوصا اتفاقية إسطنبول وكيوطو اللتان أدخلتا نظام معلومات وتسيير آلي(SIGAD)خاص بالتصريحات الجمركية الذي أصبح يغطي 97% من التجارة الخارجية للجزائر؛
- تعزيز أجهزة مكافحة الغش الجمركي على المستوى المركزي والجهوي.(نسرين يحياوي، 2016، ص.ص: 299،301).

2.3. برامج الدولة لإزالة الأسواق الموازية:

1.2.3.برنامج وزارة التجارة: أحصت وزارة التجارة سنة 2012 حوالي 1368 سوقا موازيا و39984 متدخلا في هذه الأسواق، مما جعل وزارة التجارة تقوم بتدابير لمواجهة ظاهرة التجارة الموازية:

2.2.3. برنامج إنشاء أسواق مغطاة:استفادت وزارة التجارة في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 من غلاف مالي يقدر ب 10 مليار دج كمساهمة من الدولة لإنجاز 320 سوق مغطى في 36 ولاية، وهذا تجسيدا للتعليمة الوزارية المشتركة بين وزارة التجارة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والمتعلقة بإزالة الأسواق الموازية وإعادة إدماج المتدخلين فيها في أسواق رسمية، وقسم الغلاف المالي المخصص لهذه العملية كما يلي:

- الدفعة الأولى (2012): 4 مليار دج لإنجاز 160 سوق مغطى في 17 ولاية.
- الدفعة الأولى (2012): 6 مليار دج لإنجاز 160 سوق مغطى في 19 ولاية.

3.2.3. برنامج إنشاء وإعادة تأهيل أسواق الخضر والفواكه: أوكلت مهمة إنجاز و تسيير 18 سوقا للجملة خاص بالخضر والفواكه إلى المؤسسة العمومية MAGROS، أما بخصوص إعادة تأهيل أسواق الجملة والتجزئة للخضر والفواكه، فقد خصصت له الدولة غلافا ماليا قدر ب 5.9 مليار دج لإعادة تأهيل 273 سوق منها 32 سوق جملة و 241 سوق تجزئة.

4.2.3. برنامج إنجاز 100 محل في كل بلدية: تم الإعلان عن هذا البرنامج من قبل فخامة رئيس الجمهورية خلال اجتماع الولاة حول تشغيل الشباب في 22 و23 أكتوبر 2003، هدفه ترقية العمل الحرفي وخلق نشاطات متعلقة بأجهزة ترقية الشغل (المرسوم التنفيذي رقم 06-366 المؤرخ في 19 أكتوبر 2006)

كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

- برنامج إنجاز أسواق جوارية : خصصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية غلافا ماليا قدره 12 مليار دج على دفعتين (6 مليار دج دفعة أولى و 8 دج دفعة ثانية) وهذا لإنجاز 460 سوقا جواريا قصد إعادة إدماج المتخلين الغير شرعيين في أسواق رسمية بعد إزالة الأسواق الموازية التي ينشطون فيها. (نسرين يحياوي، 2016، ص.ص: 301،302).

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة والتي تناولت ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بمختلف أبعادها و أسبابها و آثارها تم الخروج بمجموعة من النتائج و التوصيات المقترحة والمتمثلة في:

1- النتائج:

في ضوء ما تم استعراضه في الأدبيات من مفاهيم نظرية لموضوع البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يبقى الاقتصاد غير الرسمي ملجأ للشباب البطال نظرا لغياب استثمارات منتجة طويلة المدى تفتح مناصب شغل دائمة و توفر السلع و الخدمات النادرة في الأسواق من أجل كبح التهريب و التقليل من البطالة؛

- بالرغم من الاتفاقيات التي عقدتها الحكومة الجزائرية مع العديد من الدول فيما يخص مكافحة الجريمة المنظمة ومحاربة الإرهاب، إلا أن هذه الاتفاقيات لم تثمر وذلك بسبب الاختلافات في التشريعات والقوانين من دولة لأخرى؛

- تظل السوق الموازية للصرف مصدرا لتوفير العملة الصعبة كون أن الحكومة الجزائرية عجزت عن إقامة مكاتب صرف رسمية، وذلك نظرا لعدم تحرير صرف الدينار الذي يكبح العملية ولهذا يظل هذا السوق وسيلة جيدة لتبييض الأموال غير المشروعة؛

- بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف مصالح الضرائب ومصالح الجمارك والتي تهدف إلى محاربة التهرب الضريبي والغش الجبائي والتهريب، إلا أن هذه الظواهر مازالت قائمة وهي في تزايد مذهل و هذا بسبب ضعف هذه القوانين والفساد بين الأعوان المكلفين بالمراقبة.

2-التوصيات المقترحة: من خلال تناولنا لهذا البحث تم الخروج بمجموعة من التوصيات تمثلت فيما يلي:

- تحفيز المؤسسات الصغيرة على العمل في ظل الاقتصاد الرسمي وترك الاقتصاد غير الرسمي وذلك من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيطها والتي قد تكون سببا للتهرب من التسجيل وبالتالي تظهر المؤسسات الصغيرة وكأنها تعمل في إطار غير قانوني؛

- تشديد الرقابة على السلع المستوردة من أجل الحد من استيراد السلع المقلدة وذلك بتحديث أساليب الرقابة لدى الجمارك؛

- العمل على فتح مكاتب لتحويل العملات في الإطار الرسمي من أجل تسهيل عمليات التحويل، وكذلك إنشاء بنوك تجارية جزائرية في الخارج مما يسهل عملية تحويل أموال المغتربين بصفة رسمية؛
- ضرورة المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التكوين المهني مع سوق الشغل؛
- خفض معدلات الضرائب، وتكثيف عمليات التفتيش الضريبي؛
- عقد اتفاقيات للتعاون بين الدول من أجل محاربة الفساد والرشوة ومحاربة التقليد.

المراجع:

1. سحر كريم كاطع، دور الاقتصاد غير الرسمي في خلق التنمية المستدامة: مع الإشارة إلى تجربة مصر، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد 28، ديسمبر 2017.
2. فريديريك شنايدر، دومينيك إنستي، الاختباء وراء الظل (نمو الاقتصاد الخفي)، سلسلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 30، مارس 2002. (نسخة إلكترونية)، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 208/12/07، متاح على الموقع: https://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues30/.../issue30a.pdf
3. رشيدة حمودة، إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر و مصر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011.
4. بن موسى كمال، براغ محمد، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي (أسبابه و آثاره)، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد 4، 2013.
5. شهاب حمد شيحان، اقتصاد الظل بين السببية و التحييد (العراق حالة دراسية)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، المجلد 5، العدد 10، 2013.
6. كسرى مسعود، طهروي دومة علي، أثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، العدد 12، 2014.
7. فاطمة الوالي، مصطفى بن شلاط، طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و الفقر في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، المجلد 01، العدد 04، 2017.

8. دلال بن سمينة، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنســانية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2014.
9. موسوس مغنية، ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامــة، مجلــة الاقتصاد و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التســيير، جامعــة بســكرة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02،، 2018.
10. موسوس مغنية، ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامــة، مجلــة الاقتصاد و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التســيير، جامعــة بســكرة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2018.
11. نسرين يحياوي، الاقتصاد الموازي في الجزائر (الحجم، الأسباب و النتائج)، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد السادس، ديسمبر 2016.
12. https://www.djazairess.com/djazairnews/50096
13. https://www.echoroukonline.com.